E

الأمم المتحدة

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SDD/2013/WG.1/Report
11 March 2013
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقريـــر

المنتدى العربي حول "تحسين أنظمة الرعاية الاجتماعية: إعادة النظر في دور الدولة والسوق والمجتمع المدني في توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية"
بيروت، ١٩-٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢

موجز

عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بالتعاون مع مؤسسة فريدريش إيبرت، ومنظمة العمل الدولية، ومعهد عصام فارس للسياسات العامة والعلاقات الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت، والبنك الدولي، المنتدى العربي حول "تحسين أنظمة الرعاية الاجتماعية: إعادة النظر في دور الدولة والسوق والمجتمع المدني في توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية"، وذلك في ١٩ و٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ في بيت الأمم المتحدة في بيروت.

وكان المنتدى قد عقد بناءً على قرار الإسكوا ٣٠٤ (د-٢٧) لتعزيز الحوار حول تحسين تأمين الخدمات الاجتماعية في إطار من الشفافية والمساءلة. ومن أهدافه:

(أ) تقييم الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة وتلك التي تقدمها جهات فاعلة غير رسمية في المنطقة، وتشجيع تبادل المعارف والخبرات بين الدولة والمجتمع المدني والسوق حول تقديم الخدمات الاجتماعية في المنطقة وخارجها؛

(ب) تحديد التحديات التي تواجه الجهات الفاعلة الرسمية وغير الرسمية في مجال تأمين الخدمات الاجتماعية الأساسية، والفرص التي يجب أن تستفيد منها، مع التركيز على مبدأ الإنصاف، وحسن الإدارة، والتنظيم، والاستدامة؛

(ج) استخلاص توصيات حول إمكانيات تحسين أنظمة الرعاية الاجتماعية مع مراعاة مبدأ العدالة الاجتماعية ومحدودية قدرات الدولة؛

(د) إنشاء شبكة لتبادل المعارف في المنطقة.

وبحث المنتدى في المواضيع الأساسية التالية: (أ) مدخل إلى أنظمة الرعاية الاجتماعية؛ (ب) الخدمات الاجتماعية التي يقدمها القطاع العام؛ (ج) الخدمات الاجتماعية التي تقدمها جهات فاعلة غير رسمية؛ (د) واجبات الحكومات والتزاماتها؛ (هـ) التحديات التي تواجهها مختلف الجهات الفاعلة عند تأمين الخدمات الاجتماعية، والفرص التي يمكن أن تستفيد منها. وارتكزت النقاشات والعروض التي تخللت المنتدى الذي امتد على يومين على المواضيع المذكورة.

وفي الختام، جرى تلخيص النتائج التي خلص إليها المجتمعون، واتفقوا على الفجوات المعرفية والخطوات التي ستتخذ مستقبلاً لتقييم تأمين الخدمات الاجتماعية.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١-٤	٣
الفصل		
أولاً- التوصيات	٥-١٠	٣
ألف- نتائج المنتدى	٧	٣
باء- النقص في المعارف والأبحاث	٨	٤
جيم- الخطوات المقبلة	٩-١٠	٥
ثانياً- مواضيع النقاش	١١-٤٦	٦
ألف- أنظمة الرعاية الاجتماعية: التحديات	١٢-١٤	٦
باء- دور القطاع العام في توفير الخدمات الاجتماعية: تحديد الثغرات	١٥-٢١	٦
جيم- دور الجهات الفاعلة غير الرسمية في توفير الخدمات الاجتماعية	٢٢-٤١	٩
دال- واجبات الحكومات وقدراتها	٤٢-٤٦	١٤
ثالثاً- تنظيم الأعمال	٤٧-٥٤	١٦
ألف- تاريخ الاجتماع ومكان انعقاده	٤٧	١٦
باء- الافتتاح	٤٨-٥١	١٦
جيم- المشاركون	٥٢	١٧
دال- جدول الأعمال	٥٣	١٧
المرفق- قائمة المشاركين		١٩

مقدمـة

١- في إطار تقييم طرق تأمين خدمات الرعاية الاجتماعية في البلدان العربية، أي كيفية توزيع المسؤوليات بين الدولة والسوق والمجتمع المدني، نظمت شعبة التنمية الاجتماعية وشعبة التنمية الاقتصادية والعولمة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بالتعاون مع مؤسسة فريدريش إيبرت، ومنظمة العمل الدولية، ومعهد عصام فارس للسياسات العامة والعلاقات الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت، والبنك الدولي، المنتدى العربي حول "تحسين أنظمة الرعاية الاجتماعية: إعادة النظر في دور الدولة والسوق والمجتمع المدني في توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية".

٢- شارك في المنتدى الذي عقد في ١٩ و٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ في بيت الأمم المتحدة في بيروت خبراء حكوميون، ومستقلون، وخبراء من منظمات دولية ومنظمات المجتمع المدني وجهات أكاديمية لإطلاق حوار دائم حول أنظمة الرعاية الاجتماعية القائمة، وتحديد التحديات التي تواجه الدولة والسوق والمجتمع المدني في تأمين الخدمات الاجتماعية، والفرص المتاحة في هذا المجال. وسيعتمد التقرير الخامس حول السياسة الاجتماعية المتكاملة لتحسين أنظمة الرعاية الاجتماعية على النتائج التي خلص إليها المنتدى.

٣- وتناول المجتمعون خمسة مواضيع أساسية هي: (أ) التحديات التي تواجهها أنظمة الرعاية الاجتماعية؛ (ب) الخدمات الاجتماعية التي يقدمها القطاع العام؛ (ج) الخدمات الاجتماعية التي تقدمها جهات فاعلة غير رسمية؛ (د) واجبات الحكومات والتزاماتها؛ (هـ) التحديات التي تواجهها الجهات الفاعلة في تأمين الخدمات الاجتماعية، والفرص المتاحة أمامها.

٤- ويستعرض هذا التقرير النتائج التي خلص إليها المنتدى، وأبرز المواضيع التي تم التطرق إليها، وقد أرفقت به قائمة بأسماء المشاركين.

أولاً- التوصيات

٥- أثنى المشاركون على المبادرة التي اتخذتها الإسكوا في عقد المنتدى العربي لمناقشة أنظمة الرعاية الاجتماعية في بلدان المنطقة، ولا سيما أنها شديدة الصلة باحتياجات البلدان الأعضاء وتتزامن مع التحديات الحالية في مجال السياسة العامة.

٦- وشجع المشاركون الإسكوا على مواصلة عملها في هذا المجال. وحدد المنتدى العربي عدداً من التحديات والفرص في مجال توفير الخدمات الاجتماعية سواء من قبل الدولة، أم السوق، أم المجتمع المدني، والفجوات المعرفية في هذا المجال. واتفقوا على عدد من الخطوات المقبلة المذكورة أدناه.

ألف- نتائج المنتدى

٧- بعد مناقشة المواضيع الأساسية، خلص المشاركون إلى الملاحظات التالية:

(أ) تقوم نظم الرعاية الاجتماعية القائمة حالياً على مجموعة من الركائز: فإلى جانب عمل الدولة في تأمين الخدمات الاجتماعية، ينشط عدد من المؤسسات التقليدية على غرار صناديق الزكاة والأوقاف في هذا المجال، بالإضافة إلى بعض الجهات الاقتصادية الفاعلة ومؤسسات المجتمع المدني. ويمكن تحسين التنسيق بين هذه الجهات وإشراكها في نقاشات حول الأهداف الإنمائية الوطنية؛

(ب) تواجه الدولة حالياً عدداً من المشاكل في إتمام دورها كضامن للرعاية الاجتماعية، ولا سيما في ما يتعلق بالشرائح السكانية الأكثر فقراً. فهؤلاء السكان يستفيدون بشكل محدود من خدمات الحماية الاجتماعية الأساسية، في حين تستفيد شرائح أخرى، كالعاملين في القطاع العام، من المزيد من الخدمات كالتعويضات مثلاً؛

(ج) لأن العديد من الفئات السكانية المهمشة تستفيد من خدمات توفرها جهات فاعلة غير رسمية، تُدعى الحكومات إلى تكثيف جهودها لتشمل بالرعاية الاجتماعية أكثر الفئات ضعفاً؛

(د) تواجه جميع بلدان المنطقة اليوم ضغوطاً من مواطنيها المطالبين بتحسين خدمات الحماية الاجتماعية. وبشكلٍ عام، يطلب المواطنون الكثير من الدولة، ولكن في الوقت نفسه ثقتهم فيها ضعيفة، ولا يحبذون دفع الضرائب. لذا فمن أبرز التحديات في المستقبل القريب ردم هذه الهوة بين المواطنين والدولة؛

(هـ) يقدم القطاع العام من خلال مؤسساته التجارية أو منظماته التي لا تتوخى الربح عدداً كبيراً من الخدمات الاجتماعية، ويمكن تحسين تغطيته لتشمل المزيد من القطاعات. وأشار المشاركون أيضاً إلى المسؤولية الاجتماعية الكبيرة التي تقع على عاتق القطاع الخاص في تأمين خدمات الحماية الاجتماعية وظروف العمل اللائقة، وطالبوا بتعزيز مشاركة الجهات الفاعلة في القطاع الخاص في مخطط الحماية الاجتماعية؛

(و) من الملاحظ عمل المجتمع المدني والمؤسسات الدينية على تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية إلى الشرائح الاجتماعية الأكثر فقراً. ولضمان نوعية هذه الخدمات والمساواة في الحصول عليها، ينبغي أن تشرك الحكومات الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في حوار منتظم تستمع فيه إلى تجاربها وتمدها بالدعم لإتمام عملها. ومن شأن تحسين مشاركة هذه الجهات في مخطط الرعاية الاجتماعية أن يؤمن تكامل الخدمات ويحسن التنسيق.

باء- النقص في المعارف والأبحاث

٨- وأشار المشاركون إلى وجود فجوات في البيانات والمعارف يجب معالجتها بإجراء بحوث للاسترشاد بنتائجها في وضع سياسات اجتماعية قائمة على الحقوق، على أن تتطرق البحوث إلى:

(أ) تحديد حاجات السكان في مجال الحماية الاجتماعية. ولا بد في هذا الإطار من جمع بيانات عن خصائص الفقر لدى السكان، وعن ديناميات الفقر؛

(ب) تحديد خدمات الرعاية الاجتماعية ذات الأولوية بالنسبة إلى المواطنين لتمكين الدولة من العمل على تحقيق تطلعاتهم؛

(ج) جمع معلومات عن الخدمات الاجتماعية التي يؤمنها المجتمع المدني، ولا سيما الخدمات التي تؤمنها المؤسسات الدينية والجمعيات الخيرية الخاصة؛

(د) توضيح دور القطاع الخاص في توفير الخدمات الاجتماعية، ومستوى تغطيته للسكان، وتحديد المستفيدين منه؛

(هـ) جمع معلومات عن كيفية تنظيم الحكومة للخدمات التي تؤمنها جهات فاعلة غير رسمية من حيث تحديد الأولويات، والتخطيط الاستراتيجي والتنسيق، ومعايير النوعية؛

(و) معرفة الحدود القانونية على ضوء طبيعة الأنظمة الحكومية السارية؛

(ز) البحث في دور المانحين الأجانب باعتبارهم من الجهات الفاعلة الشديدة الأهمية في مجال الرعاية الاجتماعية في البلدان العربية، ويؤثرون على السياسات وعلى القدرات المالية؛

(ح) قياس الحيز المالي المتاح لحكومات البلدان العربية ومدى استعداد المواطنين لدفع الضرائب، ووضع استراتيجيات لحثهم على دفع الضرائب من خلال بناء ثقتهم في الحكومة.

جيم- الخطوات المقبلة

٩- عرضت السيدة جزيلا نووك، مديرة قسم السياسات الاجتماعية في شعبة التنمية الاجتماعية في الإسكوا التدابير التي تنوي اللجنة اتخاذها لزيادة المعرفة بتوفير خدمات الرعاية الاجتماعية في البلدان العربية ولدفع النقاش إلى الأمام. وتتضمن هذه التدابير:

(أ) تكريس العدد المقبل من تقرير الإسكوا نصف السنوي حول السياسة الاجتماعية المتكاملة للبحث في طرق تأمين خدمات الرعاية الاجتماعية في البلدان العربية. وسينشر هذا التقرير في نهاية عام ٢٠١٣ وسيلخص النقاشات التي جرت خلال المنتدى العربي، إلى جانب نتائج الأبحاث الجارية حالياً؛

(ب) عقد جلستي نقاش عبر الإنترنت: تتناول الأولى الخطوط العريضة للتقرير، وتتناول الثانية مسودته الأولى. وقد جرى الاتفاق على أن يشارك في جلستي النقاش الخبراء الذين حضروا المنتدى العربي إلى جانب خبراء آخرين؛

(ج) إجراء مجموعة من الدراسات حول عمل مؤسسات الزكاة والأوقاف، ومؤسسات القطاعين العام والخاص في تأمين الخدمات الاجتماعية، وإدراجها في التقرير الخامس حول السياسة الاجتماعية المتكاملة؛

(د) إمكانية أن يتناول البحث موضوع المسؤولية الاجتماعية للشركات. واقترحت الإسكوا في هذا الإطار إجراء دراسة حول المسؤولية الاجتماعية للشركات في مجال الحماية الاجتماعية، شرط توفير التمويل؛

(هـ) عقد ورشة عمل حول الحيز المالي المتاح لوضع سياسة اجتماعية بالتعاون مع منظمة العمل الدولية في النصف الأول من عام ٢٠١٣، بهدف توسيع النقاش حول مسؤولية الحكومات والحيز المالي؛

(و) إمكانية التعاون الفني بين الأمانة التنفيذية، والبلدان الأعضاء، وفي ما بين بلدان الجنوب، وعلى المستوى الإقليمي، في مجالات عدة منها وضع نظام للرعاية الاجتماعية يستفيد من مَواطن القوة لدى كل من الجهات الفاعلة. ويمكن للسلطات المسؤولة عن الأوقاف وصناديق الزكاة أن تكون طرفاً في هذا التعاون، لتبادل المعارف والخبرات.

١٠- وقد رحب المشاركون بالتدابير المستقبلية المقترحة وأعربوا عن رغبتهم بالمشاركة في أنشطة المتابعة.

ثانياً- مواضيع النقاش

١١- ناقش المشاركون بعد جلسة الافتتاح البنود المدرجة على جدول الأعمال.

ألف- أنظمة الرعاية الاجتماعية: التحديات

١٢- ترأس السيد فريديريكو نيتو، مدير شعبة التنمية الاجتماعية في الإسكوا، الجلسة التي تضمنت عرضين. قدم العرض الأول السيد رامي خوري، مدير معهد عصام فارس للسياسات العامة والعلاقات الدولية في الجامعة الامريكية في بيروت، تناول فيه التحديات التي تواجه عملية وضع أنظمة للرعاية الاجتماعية في البلدان العربية. ثم قدمت السيدة جيزيلا نووك العرض الثاني، فحددت أهداف السياسة الاجتماعية والتحديات التي تواجه عملية تحسين أنظمة الرعاية الاجتماعية. وكان الهدف من الجلسة تقديم الإطار التحليلي للمنتدى العربي الحالي والسياق الاقتصادي والاجتماعي الذي يندرج فيه.

١٣- ورأى السيد رامي خوري في كلمته أن أنظمة الضمان الاجتماعي في البلدان العربية شديدة التعقيد والحساسية، وأن المنتدى العربي ينعقد في وقت يطالب فيه المواطنون بحقوق اقتصادية وسياسية. فحقبة بناء الدولة التي بدأت في الخمسينات تلتها فترة طويلة من الركود، امتدت من الثمانينات حتى أوائل الألفية الثالثة، ازدادت فيها التباينات في الدخل، وانتشر فيها الفساد. واقترن الركود بالأزمة الاقتصادية فأدى إلى انتفاضات سياسية طالبت بتلبية احتياجات مادية، كالحصول على فرص عمل، وعلى خدمات المياه والصرف الصحي، والإسكان، واحتياجات غير مادية هي مجموعة من الحقوق السياسية كحق العيش بكرامة، والحق في المشاركة، والعدالة الاجتماعية. ولوضع سياسات مناسبة تستجيب إلى هذه المطالب، ينبغي إجراء تحليل دقيق لأسباب الانتفاضات الشعبية، ولمطالب المشاركين فيها.

١٤- ثم عرضت السيدة نووك الإطار التحليلي للمنتدى العربي، وبينت أنّ التحديات الاجتماعية هي السبب الرئيسي للانتفاضات الحالية والأجندات السياسية الجديدة. ورأت أن الهدف من المنتدى هو المساهمة في النقاشات الجارية في العالم العربي، من خلال النظر في تنظيم السياسة الاجتماعية في البلدان العربية والعمل على تناسبها مع قدرات الحكومات وتطلعات السكان. فالسياسة الاجتماعية يجب أن تشمل الجميع، ليستفيد منها المجتمع ككل، وليس فئات معينة منه، لذا يجب أن يكون لها أبعاد اجتماعية وسياسية واقتصادية. ففي البعد الاجتماعي، يجب أن تؤدي إلى تخفيض المخاطر التي تواجه مختلف مراحل الحياة، وإلى الحد من الفقر. وفي البعد الاقتصادي، يجب أن تؤدي إلى تحسين القدرات الإنتاجية؛ وفي البعد السياسي، يجب أن تشكل أداةً لتحقيق الاستقرار. أما مفهوم الرعاية الاجتماعية، فيشمل تخصيص الموارد بالطريقة الأنسب لتعميم الفائدة على جميع الفئات الاجتماعية. وتساهم في نظام الرعاية مجموعة من الجهات الفاعلة تتضمن الدولة، والسوق، والمجتمع المدني، والأسرة. وفي حالة البلدان العربية، يمكن إضافة المجتمعات المحلية، والجمعيات الخيرية، والمنظمات الدولية. وركزت السيدة نووك في نهاية كلمتها على نقاط القوة لدى كل من الجهات الفاعلة، مع التشديد على دور الدولة ليس كمزود بجميع الخدمات، إنما كمنظم لها وضامنٍ للحقوق.

باء- دور القطاع العام في توفير الخدمات الاجتماعية: تحديد الثغرات

١٥- ترأس السيد رامي خوري الجلسة التي تضمنت خمسة عروض تلاها نقاش، وكان الهدف منها تقييم عمل القطاع العام حالياً في مجال توفير الخدمات الاجتماعية، وتحديد مَواطن الضعف فيه.

١٦- قدمت السيدة حنين سيد، منسقة التنمية البشرية في الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية لدى البنك الدولي، عرضاً حول الشمول والمرونة، ومستقبل شبكات الأمان الاجتماعي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فأشارت إلى أن شبكات الأمان الاجتماعي التي تنتشر اليوم في المنطقة تشكل موضوع بحث وتدقيق بسبب فشلها في الوصول إلى الفئات الضعيفة. وبينت أبرز التحديات التي تواجهها هذه الشبكات في المنطقة، وهي: ارتفاع معدلات الفقر بشكل خاص بين الأطفال وسكان الريف؛ عمل الفقراء من السكان بشكل أساسي في القطاع غير النظامي، بمعدلات تتراوح بين ٨٢,٤ في المائة في لبنان و٩٩,٢ في المائة في المغرب؛ ارتفاع عدد الأشخاص المعرضين للوقوع في براثن الفقر وشدة تأثرهم بالصدمات الخارجية بسبب عدم قدرة الدولة على مواجهتها؛ عدم المساواة بين النساء والمعوقين والمشردين من جهة، والسكان الآخرين من جهة أخرى في الوصول إلى الخدمات الاجتماعية وفرص العمل. ومعظم البلدان العربية تنشئ اليوم شبكات الأمان الاجتماعي من الأموال المخصصة للدعم أو الإعانات، فتنفق ٥,٧ في المائة كحد وسطي من الناتج المحلي الإجمالي على الإعانات. وشبكات الأمان غير القائمة على الإعانات ضعيفة بشكل عام في المنطقة ومجزأة، وتأثيرها محدود على الحد من الفقر وعدم المساواة. والدعم الشامل ليس فعالاً، كذلك دعم الوقود يصب في مصلحة الطبقات الأكثر ثراءً. أما محاولات التصدي لأزمة عام ٢٠٠٩ من خلال تحسين الأجور وزيادة الإعانات فلم تكن فعالة، لأن الفئات الأكثر ضعفاً لم تستفد منها. وبينت الأبحاث التي أجريت مؤخراً أن المواطنين يطالبون أن تكون الدولة المزود الأساسي بالخدمات الاجتماعية، ويفضلون برامج التحويلات النقدية على الإعانات. وأخيراً، فإن شبكات الأمان الاجتماعي يجب أن تخضع لإصلاحات ولا سيما لجهة تأمين وصولها إلى الفئات الأكثر ضعفاً.

١٧- وقدم السيد أيمن صوالحة، القائم بأعمال الوكيل المساعد للرعاية الاجتماعية في وزارة الشؤون الاجتماعية في فلسطين، عرضاً تناول فيه الاستراتيجية الفلسطينية المعتمدة في توفير الحماية الاجتماعية، والتي كانت ثمرة عملية شاركت فيها الحكومة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني. تحدد هذه الاستراتيجية دور الدولة بتوجيه الجهود نحو تأمين الحماية الاجتماعية، من خلال توفير التشريعات الملائمة، وتوحيد عملية توفير الخدمات الاجتماعية، وتحسين نوعية هذه الخدمات، وتوفيرها للفئات المهمشة والضعيفة من خلال اعتماد نهج قائم على الحقوق. وبعد إنشاء نظام للحماية الاجتماعية، تستطيع الدولة تقليص دورها في تأمين الخدمات الاجتماعية بشكل تدريجي، والتركيز على تنظيم عمل جهات فاعلة أخرى في توفير هذه الخدمات. وعليها أن تشجع القطاع الخاص والمجتمع المدني على تحمل المسؤولية في هذا المجال، للسماح للمواطنين بتحديد الجهة التي يفضلونها في توفير الخدمات. وفي إطار هذه الاستراتيجية، على القطاع الخاص أن يوفر فرص عمل، ويزيد من الاستثمار، ويتحمل المسؤولية الاجتماعية المترتبة عليه من خلال التقيد مثلاً بالسياسة الوطنية للأجور. أما مسؤولية المجتمع المدني الأساسية فيجب أن تكون في الدفاع عن حقوق الإنسان. والخدمات الاجتماعية التي تقدمها منظمات المجتمع المدني يجب أن تكون ذات نوعية عالية وأن تشمل جميع المناطق الجغرافية. وأبرز التحديات التي تواجه الجهات الفاعلة غير الرسمية في توفير خدمات الحماية الاجتماعية هي ارتفاع كلفة هذه الخدمات، واختلاف أشكالها بين منطقة وأخرى، ومحدودية تغطيتها. أما أبرز إيجابياتها فهي تنوع الخدمات التي تقدمها.

١٨- وعددت السيدة أميرة سيف، مديرة إدارة السياسات والبرامج في وزارة التخطيط والتعاون الدولي في اليمن التحديات التي تواجهها بلادها، من تدهور للوضع الاقتصادي، إلى عدم استقرار الوضع السياسي وانعدام الأمن الغذائي، وما يؤدي إليه ذلك من أعباء إضافية على ميزانية الحكومة وعلى قدرتها على توفير خدمات الحماية الاجتماعية. ولمواجهة هذه التحديات، وضعت الحكومة برنامجاً انتقالياً للفترة ٢٠١٢-٢٠١٤ بهدف إرساء الاستقرار وتشجيع التنمية. وشمل البرنامج عدداً من المبادرات العامة في مجالات التعليم (ولا سيما في مجال محو الأمية ورفع معدلات الالتحاق بالمدارس)، والرعاية الصحية (تحسين نوعية الخدمات وسبل

الوصول إليها)، والعمل، والحماية الاجتماعية. وقد أدت هذه المبادرات إلى تحسين خدمات الحماية الاجتماعية في اليمن، لكنها لم تذلل جميع التحديات التي تواجهها الدولة بما فيها عدم توفر استراتيجية متجانسة في مجال التنمية الاجتماعية، وضيق الحيز المالي، وضعف القدرات المؤسسية، ومحدودية الموارد، وعدم توفر بيانات شاملة وموثوقة. كذلك شارك القطاع الخاص في إنشاء البنية الأساسية من خلال توفير التدريب المهني، والخدمات الصحية والتعليمية، في حين عمل المجتمع المدني على ردم الثغرات القائمة في مجالي توفير الخدمات الصحية والحد من الفقر على سبيل المثال. ولا بد من زيادة التنسيق بين الدولة والمجتمع المدني لزيادة التغطية.

١٩- وركزت السيدة وداد خليل، المديرة العامة لمركز مشروعات الحد من الفقر في وزارة الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل في السودان، على تجربة بلدها في تأمين الخدمات الاجتماعية. ففي الماضي، كانت الدولة تسعى إلى أن تكون المزود الأساسي بالخدمات الاجتماعية، لكنها تخلت عن هذا السعي بسبب الضغوطات المالية التي تواجهها. والحكومة مسؤولة عن التخطيط، في حين تقدم الخدماتِ الاجتماعية جهاتٌ فاعلة رسمية وغير رسمية. وبسبب الضغوطات المالية، على الحكومة أن تركز أولاً على تقديم الخدمات للشرائح الأكثر ضعفاً كالنساء والأشخاص ذوي الإعاقات. وأشارت إلى أن الوزارة تعطي الأولوية للحد من الفقر من خلال عدد من صناديق الضمان الاجتماعي التي تغطي مجالات عدة كالرواتب مثلاً، والتأمين الصحي، والضمان الاجتماعي، والزكاة. وللزكاة دور أساسي كآلية من آليات الضمان الاجتماعي في السودان، وتطبَّق بشكل رسمي منذ الثمانينات باعتبارها واجباً دينياً. وأنشئ ديوان الزكاة بعد صدور قانون الزكاة لسنة ٢٠٠١، وهو يقدم للفئات الضعيفة مبالغ نقدية، وخدمات التأمين الاجتماعي، ومنحاً دراسية، وغير ذلك من أشكال الدعم. كذلك أنجز الديوان عدداً من المشاريع كإنشاء بنية أساسية لخدمات المياه والصرف الصحي بمساعدة المسجونين. فالمسؤولية التي تقع على عاتق الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والقطاع الخاص في تأمين الخدمات الاجتماعية كبيرة، وعلى الحكومات تشجيع الشراكات معها.

٢٠- ثم قدمت السيدة علا أبو ستيت، الملحق الدبلوماسي في وزارة الخارجية في مصر، عرضاً تناولت فيه دور الحكومة المصرية في مجال الحماية الاجتماعية وتقديم الخدمات. وحددت الخدمات التي تقدمها الحكومة في مجالات عدة كدعم المواد الغذائية، والتحويلات النقدية (مدفوعات الضمان الاجتماعي والتعويضات)، والصندوق الاجتماعي للتنمية (توفير فرص العمل والخدمات الأساسية)، والتعليم الرسمي، ونظام الصحة العامة للفقراء، بالإضافة إلى خدمات الأيتام والمعوقين. فأما التحويلات النقدية فتقدمها الوحدات التابعة للحكومة بشكل حصري، وأما عملية تقديم الخدمات ولا سيما للأيتام والمعوقين، فتشترك فيها الحكومة مع المجتمع المدني لكنها تشرف على تنظيمها. ويشارك القطاع الخاص في توفير الخدمات الاجتماعية ولا سيما من خلال الشركات التي تتبرع بجزء من أرباحها، على غرار مؤسسة ساويرس للتنمية الاجتماعية، ومؤسسة منصور للتنمية، ومؤسسة مجدي يعقوب للقلب، ومستشفى سرطان الأطفال. وعددت بعض التحديات التي تواجه الحكومة في هذا المجال، على غرار ارتفاع معدلات الفقر، والضغط الناتج عن تزايد أعداد السكان، ومحدودية الموارد المتاحة، ومطالبات السكان بتأمين العدالة الاجتماعية، ولا سيما بعد الحراك الشعبي في مصر.

٢١- وركز المشاركون في النقاش الذي تلا الجلسة على عدة مواضيع كضرورة توسيع مفهوم السياسة الاجتماعية العام وإدراجه في إطار اجتماعي واقتصادي أكثر شمولاً، وضرورة توسيع نطاق مؤشرات التنمية للتمكن من قياس التنمية الديمقراطية والفساد. كذلك اقترحوا تحليل الشعارات التي حملتها الانتفاضات ومنها المطالبة بالكرامة، والعدالة الاجتماعية، وسبل العيش المستدامة، والحرية، لفهم احتياجات سكان المنطقة. وأبدى عدد من المشاركين قلقه من أن تكون شبكات الأمان الاجتماعي غير مجدية، في حين أشار آخرون إلى نجاحها في أمريكا اللاتينية. وأشاروا إلى دور وسائل الإعلام في الإعلان عن الإصلاحات المطلوبة، وفي التوعية بضرورة توفير الحماية الاجتماعية.

جيم- دور الجهات الفاعلة غير الرسمية في توفير الخدمات الاجتماعية

٢٢- انقسمت هذه الجلسة إلى أربع جلسات فرعية تناولت كل منها واحدة من الجهات الأربع التي تؤمن خدمات اجتماعية، وهي: (١) القطاع الخاص؛ (٢) الجمعيات الخيرية؛ (٣) المجتمع المدني والجهات الفاعلة الأخرى؛ (٤) صناديق الزكاة.

١- القطاع الخاص

٢٣- ترأست هذه الجلسة السيدة باربارا إبراهيم، مديرة مركز جون د. جرهارت للعطاء الاجتماعي والمشاركة المدنية في الجامعة الأمريكية في القاهرة. وتضمنت عرضين تلاهما نقاش، وكان الهدف منها تقييم مدى وصول السكان إلى الخدمات الاجتماعية التي يؤمنها القطاع الخاص ومستوى المساواة في الاستفادة منها.

٢٤- وقدم السيد نارين براساد، المسؤول الأول في التنمية الاقتصادية في شعبة التنمية الاقتصادية والعولمة في الإسكوا، لمحة عامة عن أثر مشاركة القطاع الخاص على تأمين المياه وإتاحتها. ورأى أن مشاركة القطاع الخاص في توفير المياه وخدمات الصرف الصحي في البلدان النامية ازدادت مع تخفيض الإنفاق العام. وتناول هذه المشاركة من وجهات نظر مختلفة: فبعض الباحثين يعتبرون أنها نتيجة ضرورية لمحدودية الأموال العامة. ويرى آخرون أن المياه سلعة عامة لا ينبغي أن يوفرها القطاع الخاص. ويعتبر فريق آخر أن المياه سلعة اقتصادية وحق من حقوق الإنسان في الوقت نفسه، ويجب أن تتضافر جهود القطاعين العام والخاص لتوفيرها. ومن التحديات التي تواجه عملية تأمين المياه الصالحة للشرب مشاكل في البنية الأساسية، ومحدودية الموارد المالية، وارتفاع حاجة العالم إلى المياه وزيادة الضغوطات البيئية، وتحديات اجتماعية وسياسية، وتحديات إدارية تتعلق بالمساءلة والشفافية والكفاءة. ونتيجةً لهذا الوضع، وجدت بعض البلدان الآسيوية في دعوة القطاع الخاص إلى المشاركة في تأمين المياه ضرورة للحد من العجز في الميزانية، حتى أن بعض بلدان أمريكا اللاتينية سعت إلى زيادة هذه المشاركة للحد من ندرة المياه ومن الفساد. غير أن مشاركة القطاع الخاص في هذا الإطار مثيرة للجدل، ولا سيما أنها لا تؤدي إلى نتائج إيجابية إلا في حال توفرت لدى الدولة قدرة كبيرة على التنظيم. فقلة من حالات الخصخصة التي تمت في بعض الدول النامية تكللت بالنجاح، بسبب ضعف القدرة على التنظيم، وعدم القدرة على ضمان وصول خدمات المياه إلى جميع السكان بشكل متساو، وعدم توفر سياسات اجتماعية تخفف من أثر أسعار السوق المرتفعة على الشرائح السكانية الأكثر فقراً. ويشمل حسن التنظيم عدداً من العوامل على غرار تحقيق اليقين القانوني، وحكم القانون، والقضاء على الفساد، وضمان الحق في الحصول على المياه، وقد كرستها بعض البلدان في دساتيرها. وتُدعى البلدان العربية ذات الخبرة المحدودة في مجال مشاركة القطاع الخاص في توفير المياه إلى الاستفادة من تجارب دول المناطق الأخرى في هذا المجال.

٢٥- ثم عرضت السيدة أليسون ماينر، الخبيرة الاستشارية المستقلة في السياسات الاجتماعية، البحث الذي أجرته عن دور القطاع الخاص في توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية في منطقة الإسكوا. وتشير نتائج البحث إلى ازدياد مشاركة القطاع الخاص في توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية كخدمات الرعاية الصحية، والمياه، والتعليم. والقطاع الخاص يتمم أحياناً خدمات القطاع العام، لكنه في أحيان أخرى يبين ضعفها. وميزت بين مشاركة القطاع الخاص كشريك أساسي مع القطاع العام، ومشاركة القطاع الخاص لسد النواقص في الخدمات التي تقدمها الدولة. وهذا الشكل الأخير من المشاركة يفتقر إلى الرقابة والتنظيم. ومشاركة القطاع الخاص في توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية بجميع أشكالها تتطلب الرصد والتنظيم، لأن هذه الخدمات تندرج ضمن الحقوق الأساسية للإنسان. لكن بالرغم من التحديات التي تنطوي عليها، فهي ذات فوائد عديدة.

فالقطاع الخاص غالباً ما يسد فجوات كبيرة، ولا سيما في البلدان الخارجة من نزاعات. وهو يؤمن استثمارات إضافية، وتكنولوجيات وأساليب جديدة، ويحسن فعالية النظام بشكل عام. غير أن مشاركته تنطوي على خطر نشوء نظام ذي مستويين، تستفيد في إطاره الفئات ذات الدخل المرتفع من خدمات عالية النوعية، في حين ترضى الفئات ذات الدخل المتدني بخدمات ذات نوعية أدنى. وفي حال انتفاء احتمال مشاركة القطاع الخاص في توفير هذه الخدمات، قد تُلزَم الأسر بدفع تكاليف باهظة جداً للحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية.

٢٦- وفي جلسة النقاش التي تلت، أعرب المشاركون عن قلقهم من الخصخصة في مجال المياه والصرف الصحي، ولا سيما أن المنطقة تعاني من ندرة المياه. وجدير بالذكر أن العديد من البلدان لم تختر الخصخصة بملء إرادتها، إنما أُلزمت بها في إطار الشروط المفروضة على البلدان التي تستفيد من قروض إنمائية. وبالرغم من القلق الذي أبداه بعض المشاركين في ما يتعلق بخصخصة الخدمات العامة، جرى الاتفاق على حصر النقاش بكيفية تأمين مجموعة من الخدمات من خلال عدة مزوّدين، لأن العدد الأكبر من البلدان لا يمكن أن يلبي احتياجات جميع سكانه من خلال القطاع العام، ولا بد من أن تتضافر جهود الدولة والسوق لتوفير الخدمات الاجتماعية بشكل مستدام وقائم على المساواة.

٢- الجمعيات الخيرية

٢٧- انطوت هذه الجلسة الفرعية على جلستي عمل، ترأس الأولى السيد خالد أبو اسماعيل، مدير قسم سياسات التنمية في شعبة التنمية الاقتصادية والعولمة في الإسكوا، والثانية السيدة فانيسا شتاينماير، مسؤولة أولى في التنمية الاجتماعية في قسم السياسة الاجتماعية في شعبة التنمية الاجتماعية في الإسكوا. تضمنت جلسة العمل الأولى عرضين تلاهما نقاش، وتضمنت الثانية عرضاً واحداً تلاه نقاش. وكان الهدف من الجلستين تقييم الآليات التي تعتمدها الجمعيات الخيرية في تأمين الخدمات الاجتماعية، ومعرفة إلى أي مدى يمكن إشراك الحكومات في تنسيق هذه الخدمات وتوجيهها.

٢٨- أعطت السيدة باربارا إبراهيم فكرة شاملة عن الجمعيات الخيرية في العالم العربي وكيف أنها جزء من الثقافة العربية، وتركز اهتمامها على تحقيق أهداف تقليدية كالعناية بالأيتام والأرامل، وبشكل أقل على الأهداف ذات الصلة بحقوق الإنسان، والثقافة، والفنون. فالهدف الأساسي للأعمال الخيرية هو تحقيق المنفعة العامة للجميع، سواء من الناحية المالية، أم من خلال تقديم الوقت أو الخدمات. وناقشت عدداً من الاتجاهات الحديثة التي تمزج بين الأعمال الخيرية التقليدية والأعمال التجارية، على غرار الأعمال الخيرية الاستراتيجية الساعية إلى العودة بحد أقصى من الفوائد على المجتمع من خلال عدد من العوامل كميزة المقارنة ووفورات الحجم. ومن هذه الاتجاهات أيضاً الأعمال الخيرية الاجتماعية التي تطبق نموذج تمويل رأس المال الاستثماري على العمل الخيري، من خلال الاستثمار في إحداث تغييرات اجتماعية. ويجب أن تبقى المشاركة في الأعمال الخيرية طوعية، وألا تشارك فيها الدولة إلا بشكل محدود. أما عن تلزيم الخدمات العامة إلى الجمعيات الخيرية الخاصة أو المجتمع المدني فقد يؤثر سلباً أحياناً على نوعية هذه الخدمات، كما في مصر مثلاً حيث جرى تلزيم خدمات الرعاية الصحية التي تستفيد منها بعض المجموعات إلى منظمات من المجتمع المدني كانت تفتقر إلى الحوافز لتحسين نوعية هذه الخدمات. لكن ثمة أمثلة ناجحة على الاستعانة بالجمعيات الخيرية الخاصة لدعم القطاع العام، كما في تركيا حيث جرى إصلاح نظام الوقف وتحديثه. ويزداد اليوم عدد المؤسسات التربوية الرسمية التركية التي تنشأ من أموال تهبها بعض الأسر، وقد أدى اهتمام هذه الأسر بنوعية التعليم إلى تحسينه بشكل عام في البلد. ولا بد من وضع إطار قانوني لتشجيع هذه الأعمال. فمصر على سبيل المثال تفتقر إلى قوانين تشجيع التعليم الخاص المجاني، وتنتشر فيها المؤسسات التعليمية الخاصة التي تتوخى الربح. وتسمح القوانين المرعية الإجراء بأن تضع الدولة يدها على أصول مؤسسة ما، مما يعيق الأعمال الخيرية. ولا بد من

معرفة إيجابيات كل جهة من الجهات الفاعلة في مجال توفير الخدمات الاجتماعية، أما في حالة الجمعيات الخيرية، فمَواطن القوة هي طوعية المساهمة فيها، ومرونتها.

٢٩- ثم عرضت السيدة فانيسا كامبوس-يكان، مسؤولة العلاقات الخارجية في مركز الصفدي الثقافي، عمل مؤسسة الصفدي في لبنان. بدأت المؤسسة عملها في تقديم المساعدات الطارئة خلال الحرب الأهلية اللبنانية في إطار العمل الخيري، ثم اتخذت طابعاً رسمياً في عام ٢٠٠١. وتركز المؤسسة اليوم عملها في عدة مجالات كالتنمية الريفية والزراعة المستدامة، والتنمية الثقافية، والتعليم، والتنمية الاجتماعية. وجرى التركيز على التنمية الريفية بعد إجراء تقييم ميداني لاحتياجات الريف، والتشاور مع الجهات المعنية الأساسية، وتضمنت الأنشطة تقديم المساعدة الفنية وتسهيل تبادل المعارف بين المزارعين. وفي إطار الأنشطة الثقافية والتعليمية، تقدم المؤسسة للمستفيدين خدمات غير متوفرة في شمال لبنان، وخدمات أخرى في مجال محو الأمية والتعليم. أما في ما يتعلق بأبرز التحديات التي تعترضها فهي، في المجال الزراعي، النقص في تنسيق الأنشطة، وتكرارها، والخوف من عدم استدامة المشاريع بعد نفاد التمويل الذي تقدمه المؤسسة. وفي مجال البرامج التعليمية النقص في العناصر المؤهلة. ومن أبرز العوائق بشكل عام عدم الاستدامة المالية، وربط العامة لأنشطة المؤسسة بجهة سياسية، مع أنها لا تتبع توجهات سياسية معينة. وغالباً ما يشكل ضعف الإطار التنظيمي في لبنان عائقاً بسبب افتقار البلد إلى قوانين تنظم عمل المنظمات التي لا تتوخى الربح، وعدم استفادة هذه المنظمات من المزايا الضريبية ومن التمويل الحكومي.

٣٠- وركز النقاش الذي تلا على العلاقة بين الجمعيات الخيرية والدولة. وفي حين أشار عدد من المشاركين إلى ضرورة زيادة التنسيق في ما بين الجهات الفاعلة في مجال الأعمال الخيرية، ودعوا الدولة إلى تنسيق الجهود في هذا المجال، أبدى آخرون قلقهم من صعوبة إتمام هذا التنسيق في ظل الأنظمة الاستبدادية، ودعوا إلى صياغة عقد اجتماعي بين أصحاب العلاقة. ورأى البعض أن الأعمال الخيرية يجب أن تبقى طوعية ومحددة الهدف، وأن تدخّل الدولة فيها سيؤدي إلى تراجعها. ووافق الجميع على ضرورة وضع القوانين اللازمة لتنظيم عمل هذه الجمعيات، وليس لتقييدها. وأشاروا إلى ضرورة نشر ثقافة التطوع في المجتمعات العربية، بدءاً بالمدارس والجامعات، علماً أن بعض المدارس والجامعات اللبنانية قد بدأت العمل في هذا المجال.

٣١- وعرض السيد خالد البشارة، المستشار لدى الأمانة العامة للأوقاف في الكويت، دور المؤسسة في تقديم الخدمات الاجتماعية في الكويت. فانطلق من مقارنة بين خصائص نظام الوقف والأعمال الخيرية الأخرى موضحاً أن الوقف لا يمكن التصرف به، إنما تُستعمل عائدات استثماره في التنمية الاجتماعية. ويحق لمؤسِّس الوقف أن يحدد الغاية والمستفيدين منه، وأن ينفَق المردود السنوي للوقف كل سنة وفقاً للشريعة الإسلامية. ثم أوضح العلاقة بين الأوقاف والدولة في الكويت، فعندما كانت الدولة ضعيفة في الماضي، كان المجتمع المدني يشرف على مؤسسة الأوقاف، وكانت المؤسسة عرضة أحياناً لسوء الإدارة. لكن الدولة بدأت منذ اكتشاف النفط في الستينات تتحمل مسؤولية توفير الخدمات التي كانت توفرها المؤسسة سابقاً. إلا أن قدرة المؤسسة على عمل الخير ظلت كبيرة، فقررت الدولة تنظيم عملها من خلال إنشاء مؤسسة الأوقاف العامة في الكويت في عام ٢٠٠٣ كمؤسسة شبه حكومية ذات آليات متينة في مجالي الإدارة والرصد. واعتمدت المؤسسة نهجاً لمعالجة إغراق بعض القطاعات بأموال الأوقاف فأعادت توزيعها لتشمل قطاعات محرومة من خلال إنشاء صندوقين، واحد محدّد الأهداف، والثاني للمشاريع المستجدة وقد سمح للمؤسسة بإطلاق عدد من المشاريع الاجتماعية. ومن الأمثلة على استجابة المؤسسة إلى الاحتياجات الناشئة إنشاء المركز الأول للأطفال المصابين بالتوحد في الكويت. كذلك تدعم المؤسسة البحث العلمي وتسعى إلى تلبية احتياجات الفئات الضعيفة.

٣٢- وأثنى المشاركون في جلسة النقاش التالية على عمل المؤسسة، وأشاروا في الوقت نفسه إلى ندرة الأبحاث والبيانات في مجال الأوقاف في المنطقة. ومن الأسئلة التي تحتاج إلى التوقف عندها كيف يمكن للسلطة المسؤولة عن الوقف توجيه أمواله إلى القطاعات الأكثر حاجةً لتجنب سوء التوزيع، وعدم تركيز الموارد في قطاعات محددة، وإلى أي مدى يجب أن تتدخل الدولة في تنسيق الأوقاف. ورأى البعض أن الهدف من الوقف لا يحدده إلا المؤسِّس، ولا تتدخل فيه الدولة، في حين تمنى آخرون توفر مستوى معين من التنسيق بين الدولة والمسؤولين عن الوقف لمنع تقديم الخدمات نفسها. لكن السيد بشارة أوضح أنّ المؤسسة تحترم رغبة المؤسِّس، وأنّ أي تغيير في توزيع أموال الوقف يحتاج إلى موافقة من القاضي يُعتبر الحصول عليها صعباً جداً. كذلك لا تشارك الدولة في صنع القرارات في المؤسسة، إنما تنسق المؤسسة أنشطتها مع الدولة. وأُطلقت حملات إعلامية بهدف توجيه أموال الأوقاف إلى القطاعات الاجتماعية. وأعرب بعض المشاركين عن قلقهم من أن الخدمات الاجتماعية التي تؤمَّن من خلال صناديق الأوقاف والزكاة قد لا تشمل غير المسلمين، لكن تَبين أن الخدمات يمكن أن تشمل جميع الناس بغض النظر عن المعتقد، وأن صناديق الأوقاف ينشئها أحياناً غير مسلمين.

٣- المجتمع المدني وجهات فاعلة أخرى

٣٣- ترأس هذه الجلسة الفرعية السيدة أورسولا كولكي، أخصائية في الضمان الاجتماعي لدى منظمة العمل الدولية. تخللت الجلسة ثلاثة عروض تلاها نقاش، وكان الهدف منها تقييم الخدمات الاجتماعية التي يوفرها المجتمع المدني وجهات فاعلة أخرى من حيث التغطية، والنوعية، والمستفيدين.

٣٤- قدمت السيدة آن ماري بيلوني، الأستاذة في قسم شؤون الأمن القومي في مدرسة الدراسات البحرية العليا في مونتيري، الولايات المتحدة الأمريكية، عرضاً عبر الفيديو حول جمعيات ذوي القربى، وشرحت أن هذا النوع من الجمعيات يوفر خدمات لأعضائه لقاء تسديد رسوم الانتساب وإتمام عدد من المهام. وقد أنشئت هذه الجمعيات كوسيلة لمواجهة الضائقة الاقتصادية، كانخفاض النفقات العامة في الأردن، وتواني الدولة عن توفير الخدمات خلال الحرب الأهلية وبعدها في لبنان. وقدمت هذه الجمعيات خدمات مختلفة، منها القروض، والتأمين الصحي، ووفرت خدمات غير رسمية كالمساعدة في البحث عن عمل. فالهدف الأساسي من انضمام الناس إليها هو حاجتهم إلى الخدمات التي توفرها، والتي لا يمكنهم الحصول عليها بشكل آخر. ولو أن الدولة توفر هذه الخدمات لانسحبوا منها. ومعظم المنتسبين هم من الطبقة الاجتماعية الوسطى، لأن أفراد الطبقات الدنيا لا يمكنهم تحمّل رسوم الانتساب. ومن الملاحظ أن الجمعيات المماثلة التي ينتسب إليها أفراد من الطبقات الدنيا تقدم خدمات محدودة جداً لأن عائداتها من رسوم الانتساب ضئيلة. أما إدارة هذه الجمعيات فشبه محصورة بالذكور، كما أن معظم المستفيدين من خدماتها، ولا سيما خدمات تأمين فرص العمل، هم من الذكور أيضاً. فمن أبرز إيجابيات هذه الجمعيات هي أنها تقدم خدمات يصعب الحصول عليها من دونها، أما من أبرز سلبياتها فهي أنها تقدم هذه الخدمات لمجموعات مختارة من المستفيدين، بناءً على انتماءاتهم، وأن الفقراء غير قادرين على الانتساب إليها أو تأسيس جمعيات مماثلة.

٣٥- وقدمت السيدة سارة صبري، الباحثة في كلية الدراسات الشرقية والأفريقية في جامعة لندن، عرضاً عبر الفيديو عن أنشطة تخفيف حدة الفقر التي تقوم بها المنظمات الدينية في عدد من المجالات غير الرسمية في مصر. ويستند عرضها إلى ثمانية أشهر من العمل الميداني قضتها في أحد أكبر الأحياء وأكثرها فقراً في القاهرة. ورأت أن دور المنظمات الدينية في مصر، ولا سيما المنظمات السلفية، ازداد كثيراً في السنوات القليلة الماضية، لأنها المصدر الأساسي في تأمين الخدمات الاجتماعية في الأحياء المعدمة. وأهداف هذه المنظمات دينية وسياسية وشخصية، ومعظمها أسسه ذكور، وهم من يديرها، في حين أن معظم المستفيدين منها هم من النساء والأطفال. والاستفادة منها مشروطة، وتكون من خلال الحصول على الإعانات (إعانات مالية أو

حصص غذائية) في مقابل حضور دروس دينية بالنسبة إلى الإناث، أو الالتحاق بمؤسسات تعليم دينية بالنسبة إلى الأولاد. ويتجه بعض هذه المنظمات إلى فئات معينة، كالمنقبات مثلاً. وبينت الأبحاث التي أجريت في هذا المجال أن المستفيدين من هذه الخدمات يفضلون الحصول على مساعدات اجتماعية من الدولة بدلاً من المعونات المشروطة التي تقدمها المنظمات الدينية. وهم يعتبرون أن الشروط المفروضة تستهلك الكثير من الوقت، في حين أن الخدمات التي توفرها الدولة هي أكثر مصداقية وأقل إذلالاً للبشر. والعديد من المنظمات الدينية تعاني من سوء الإدارة، ولا يمكن مساءلتها من قبل المستفيدين، كما أنها تخلق شرخاً اجتماعياً ودينياً، وتفتقر إلى الشفافية المالية.

٣٦- ثم عرّف السيد كامل مهنا، رئيس مؤسسة عامل الدولية، بمنظمته، ومجالات عملها، ومساهمتها في تقديم الخدمات الاجتماعية، بدءاً بدورها في مساعدة اللاجئين، ووصولاً إلى وضعها اليوم كمنظمة دولية غير حكومية تتضمن ٢٣ مركزاً في لبنان. تقدم المؤسسة الخدمات الصحية والتعليم غير الرسمي في المناطق الريفية الفقيرة، وعلاقتها الوثيقة بالمجتمعات المحلية تمكنها من تلبية احتياجاتهم بشكل مباشر وسريع. أما مبدأها الأساسي فهو التضامن وليس الإحسان، والعلمانية، ونبذ الطائفية. وركز على أهمية دور المرأة، والجهود الديمقراطية من أجل تحقيق التنمية، وعلى ضرورة أن تعمل المنظمات غير الحكومية كمجموعات ضغط، وألا تحل محل الدولة في تأمين الخدمات الاجتماعية.

٣٧- وتناول النقاش الذي تلا الجلستين دور الدولة في تنظيم منظمات المجتمع المدني، وفي مساءلة هذه المنظمات وزيادة شفافيتها، ولا سيما المؤسسات الدينية. وطالب بعض المشاركين بإجراء دراسة مفصلة عن كيفية انتشار المؤسسات الدينية المتطرفة في السنوات الأخيرة، وعن مصادر تمويلها. فردّت السيدة صبري بأنه من شبه المستحيل معرفة الصفقات المالية التي تجريها هذه المؤسسات. وأبدى آخرون قلقهم من تعيين بعض أعضاء منظمات المجتمع المدني بشكل غير ديمقراطي، ومن أنهم يعملون أحياناً لتحقيق مصالح خاصة. وهم في بعض الحالات يفتقرون إلى المهارات اللازمة لتأمين خدمات اجتماعية ذات نوعية. وأشار بعض المشاركين إلى ضرورة تدريبهم على العمل الاجتماعي، وشددوا على أن الدولة ملزمة بتأمين الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع، وبدون شروط، وهو دور لا ينبغي إسناده إلى أي منظمة غير حكومية. وتقع على الدولة مسؤولية تنظيم أنشطة منظمات المجتمع المدني لضمان نوعية الخدمة والمساءلة.

٤- الزكاة ودورها في نظام الضمان الاجتماعي

٣٨- ترأست السيدة فانيسا شتاينماير الجلسة التي تضمنت عروضاً عن الزكاة وكيفية تطبيقها في بلدين من البلدان الأعضاء في الإسكوا هما فلسطين واليمن. وتلا الجلسة نقاش. وكان الهدف منها تقييم الخدمات التي توفرها صناديق الزكاة، ودورها في نظام الضمان في البلدان التي تطبقها، وتقييم آليات جمعها وتوزيعها، وتحديد المستفيدين منها.

٣٩- قدمت السيدة رشا جرهوم، الخبيرة في شؤون التنمية الاجتماعية، عرضاً ركزت فيه على دور الزكاة في نظم الضمان الاجتماعي في اليمن، وكيفية إدارتها وتوزيعها. فالدستور اليمني لعام ١٩٩٤ ينص على أن الدولة مسؤولة عن جمع الزكاة وتوزيعها. وجعل قانون الزكاة الصادر في عام ١٩٩٦ الزكاة إلزامية، وحدد مصادرها والمستفيدين منها، وفرض عقوبة على عدم إيتائها. وجعل قانون السلطة المحلية لعام ٢٠٠٠ إدارة الزكاة من مسؤوليات وزارة الإدارة المحلية، وأصبحت الزكاة مصدراً للإيرادات بالنسبة إلى الإدارة المحلية، وجزءاً من مصادر الإيرادات المستخدمة في مشاريع إنمائية. والعمل جار على سن قانون جديد يقضي بإنشاء سلطة مستقلة مسؤولة عن الزكاة والرعاية الاجتماعية. ويمكن اعتبار الزكاة آلية شبه رسمية ضمن نظام الحماية الاجتماعية، لأن إطارها القانوني والتنظيمي لم يكتمل بعد في اليمن، ولم تنشأ بعد آليات المساءلة

الخاصة بها: فجمعها يقوم به مزيج من السلطات المحلية، ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الدينية. وقد ارتفعت أموال الزكاة خلال السنوات الأربع الماضية بنسبة ١٢ في المائة كحد وسطي، والنفقات الحكومية على الرعاية الاجتماعية تفوق بخمس مرات إيرادات الزكاة. وفي عام ٢٠١١، وفر القطاع الخاص النسبة الكبرى من إيرادات الزكاة (٤٢ في المائة). وينص قانون الزكاة على إنفاق ٥٠ في المائة من هذه الإيرادات في الأقاليم التي جمعت منها، وإرسال النسبة المتبقية إلى المحافظة. وكلفت الحكومة صندوق الضمان الاجتماعي بتوزيع الزكاة على الأيتام والمسنين والمعوقين والعاطلين عن العمل بشكل مبالغ نقدية، بعد التأكد من أنهم يستوفون المعايير المحددة للمستفيدين منها. ويستطيع الأفراد الاستفادة من مساعدة الباحثين الاجتماعيين للتقدم بطلبات للاستفادة من الزكاة. وتشمل معايير الاختيار مؤشرات كحجم الأسرة، ومستوى التعلم، ونوع السكن، ونوع الوقود المستخدم في الطبخ. وبيّن تقييم أجري في عام ٢٠٠٦ أن ٤٥ في المائة من المستفيدين يعيشون فوق خط الفقر. وفي الختام، فإن الزكاة مكون أساسي من مكونات نظام الضمان في اليمن، لكن نجاحها في الحد من الفقر لا يزال حتى اليوم محدوداً، وذلك لأسباب عدة كضعف التنسيق بين الجهات المعنية، والنقص في التشريعات ذات الصلة.

٤٠- وبدأ السيد جمال يوسف، المدير العام لصندوق الزكاة الفلسطيني، مداخلته باستعراض تاريخ الصندوق الذي بدأ العمل كلجنة خيرية في عام ١٩٢٣، ثم حصل على ترخيص رسمي بموجب القانون الأردني بعد عام ١٩٦٧، ليصبح تابعاً لوزارة الأوقاف في السلطة الفلسطينية في عام ١٩٩٦. والهدف من الصندوق هو تحقيق العدالة الاجتماعية، وتأمين خدمات الرعاية الاجتماعية، والحد من الفقر. لكن الضغوط الاقتصادية التي تواجهها فلسطين زادت من الحاجة إلى الرعاية الاجتماعية، مما أدى إلى تعزيز دوره. وتشرف على الصندوق مجموعة من المدراء الذين يمثلون الأوساط الاجتماعية، والاقتصادية، والدينية، والسياسية. واستعرض السيد يوسف عدداً من المشاريع التي نُفذت مع شركاء من قطاع غزة، والضفة الغربية، ومن حول العالم. ويركز عمل الصندوق على أربعة مجالات أساسية هي الصحة، والتعليم، وتوليد الدخل، وتمكين المجتمعات المهمشة. ومن أبرز إنجازاته إنشاء مستشفيين، و١٤ عيادة طبية، وعدد من المدارس (من مرحلة الحضانة إلى مرحلة التعليم العالي)، ولديه برامج لكفالة الأيتام. ويستفيد من خدمات الصندوق ٣٠٠ ٠٠٠ شخص تقريباً كل عام. ومن أبرز التحديات التي تواجهه قلة الموارد المالية اللازمة لتقديم خدمات أكثر وذات نوعية أفضل، وعدم استقرار الوضع السياسي والاقتصادي في فلسطين، والعمليات البيروقراطية التي تتطلب الكثير من الوقت، والنقص في الموظفين المؤهلين.

٤١- وبحث النقاش الذي تلا الجلسة في السبل التي تمكّن صناديق الزكاة من تلبية احتياجات المستفيدين. وبينت الأبحاث أن المستفيدين من الزكاة في بعض البلدان يتضمنون أحياناً أشخاصاً مصنفين غير فقراء، لكنهم بالكاد يعيشون فوق خط الفقر، ويمكن بالتالي اعتبار الزكاة آلية لحماية الناس من الوقوع في الفقر. وأشار المشاركون إلى صعوبة تحديد أشد الناس فقراً، وإلى أن الاستفادة من صناديق الزكاة إنما تعتمد على العلاقات الاجتماعية للمستفيدين. وشددوا على ضرورة تحسين آليات المساءلة في صناديق الزكاة، وعدم الخلط بين إيرادات الزكاة وميزانية الحكومة، كي لا تصبح الزكاة شكلاً من أشكال الضرائب، وضرورة عدم إشراف الحكومة عليها.

دال- واجبات الحكومات وقدراتها

٤٢- ترأس السيد فريديريكو نيتو، مدير شعبة التنمية الاجتماعية في الإسكوا، الجلسة التي تضمنت ثلاثة عروض تلاها نقاش. وكان الهدف منها تقييم واجبات الحكومات وقدراتها في مجال تأمين الخدمات الاجتماعية، واقتراح سبل تراعي محدودية قدراتها وتمكنها في الوقت نفسه من القيام بواجباتها.

٤٣- وتناولت السيدة أورسولا كولكي في عرضها خدمات الرعاية الاجتماعية الأساسية، والتزامات الدولة وواجباتها في هذا الإطار، وشددت على أن الرعاية الاجتماعية حق من حقوق الإنسان، وواجب قانوني على الدولة، وضرورة اقتصادية واجتماعية. فالخدمات الاجتماعية ليست عملاً من أعمال الإحسان، إنما حق قانوني للمواطنين. فالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كرس الحق في الضمان الاجتماعي، والحق في الحصول على مستوى معيشي لائق، والحق في التعليم. وجميع البلدان العربية صدقت على هذه الاتفاقية وتعهدت بالعمل على تأمين الضمان الاجتماعي للجميع. وخدمات الرعاية الاجتماعية الأساسية هي حق أساسي من حقوق الإنسان، ويجب أن تشمل التحويلات الاجتماعية (النقدية أو العينية لتأمين أمن الدخل)، ووصول الجميع إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية بسعر معقول، كالخدمات الصحية والمياه، والصرف الصحي، والتعليم، والأمن الغذائي، والإسكان. ومن واجبات الحكومات ضمان الحق في الضمان الاجتماعي، وشموله للجميع، واستدامته، واعتماد نهج قائم على الحقوق. وبينت التدابير التي يجب أن تتخذها البلدان لوضع استراتيجية وطنية للرعاية الاجتماعية، وأشارت إلى التوصية رقم ٢٠٢ لمنظمة العمل الدولية حول الحد الأدنى للرعاية الاجتماعية. وأشارت في الختام إلى أمثلة من عدد من البلدان التي نجحت في توفير خدمات الرعاية الاجتماعية الأساسية.

٤٤- ثم قدم السيدان خالد أبو اسماعيل ونارين براساد عرضاً حول الحيز المالي بعد الانتفاضات العربية لمعرفة ما إذا كانت القدرة المالية على توفير خدمات الرعاية الاجتماعية الأساسية تتوفر لدى البلدان العربية. وبيّنا أن الوضع المالي في البلدان العربية قبل الانتفاضات كان جيداً نسبياً بالمقارنة مع بلدان نامية أخرى. لكن زيادة الإنفاق العام عقب الحراك الشعبي أدت إلى تدهور الوضع المالي في البلدان غير المصدرة للبترول، فازداد العجز في الموازنة، وارتفع الدين. وكانت خطط الحماية الاجتماعية متوفرة في جميع البلدان، لكن بعضها كان مكلفاً، ومحدود التغطية. وبالاستناد إلى طرق حساب الكلفة التي وضعتها منظمة العمل الدولية واليونيسيف، والتي تضمنت مجموعة أساسية من الخدمات تشمل خدمات خاصة بالمسنين والأطفال، وخدمات أساسية في الرعاية الصحية والتعليم، والمساعدة الاجتماعية الأساسية للعاطلين عن العمل، تصبح كلفة تأمين الحماية الاجتماعية معقولة لمعظم بلدان المنطقة، وتتراوح بين ٤,٧ و٦,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في معظم البلدان. وعلى البلدان أن تنظر إلى هذه الكلفة كاستثمار، لأن الحماية الاجتماعية تؤدي إلى تحسين النمو الاقتصادي. كذلك كان الإنفاق الاجتماعي في بعض البلدان أعلى من الكلفة المحددة للمجموعة الأساسية من الخدمات الاجتماعية، لكنه لم يكن فعالاً، لأن قسماً كبيراً منه شمل أشخاصاً غير فقراء. فمصر على سبيل المثال تنفق ٩ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي على دعم الوقود. وباستطاعة البلدان زيادة الموارد لتمويل المجموعة الأساسية من الخدمات الاجتماعية إما من خلال تعبئة الإيرادات الداخلية، أو من خلال إعادة تحديد أولويات الإنفاق مع تحسين فعالية الإنفاق الحالي.

٤٥- ثم بينت السيدة سيزار عاكوم، منسقة برامج التعاون مع الحكومة الفرنسية لدى وزارة الصحة في لبنان، سعي الحكومة اللبنانية إلى تحسين نوعية خدمات الرعاية الصحية من خلال وضع معايير لاعتماد المستشفيات. ففي الماضي، ولا سيما خلال الحرب الأهلية، انتشرت مراكز خدمات الرعاية الصحية الخاصة بشكل غير منّظم. وكانت الاختلافات كبيرة في نوعية الخدمات التي يؤمنها كل مركز، في بيئة تفتقر إلى الشفافية. ويؤمن القطاع الخاص اليوم ٨٠ في المائة من خدمات الرعاية الصحية في لبنان، في حين يؤمن القطاع العام ٩٠ في المائة من تمويلها. وفي غياب أي تنظيم، يمكن التساؤل عن نوعية خدمات الرعاية الصحية، وعن المصداقية في تشخيص الأمراض ومعالجتها، وعن مدى وصف علاجات غير مناسبة، وعن إخضاع المرضى لفحوصات وعمليات جراحية غير لازمة. والأمثلة كثيرة على حالات قدمت فيها المستشفيات مصالحها التجارية على رفاه المرضى. ولمعالجة هذه القضايا، تعمل وزارة الصحة على تنظيم القطاع الخاص الشديد النفوذ من خلال برنامج لاعتماد المستشفيات على أساس استيفائها مجموعة من معايير الجودة. ومن أهداف البرنامج الحث على تحسين النوعية، وتخفيض نفقات الرعاية الصحية من خلال تحسين كفاءة الخدمات

وفعاليتها. وصحيح أن استيفاء معايير الاعتماد ليس إلزامياً، غير أن العقود التي تبرم بين المستشفيات ومؤسسات الدولة (وزارة الصحة، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والجيش، وقوى الأمن الداخلي، وغيرها) لا تكون إلا مع مستشفيات معتمدة. ويمكن القول إن هذا البرنامج أنشأ ثقافة تحسين النوعية، وأصبحت مؤسسات الرعاية الصحية معنية بشكل أكبر بهذا النهج، وازدادت ثقة المواطنين بنوعية الخدمات. وتنوي وزارة الصحة في المستقبل أن تعيد النظر في معايير الجودة لكي تتماشى مع الاتجاهات الدولية في هذا المجال، ولتوسيع نطاق برنامج الاعتماد ليشمل، إلى جانب المستشفيات، المرافق الصحية الأخرى.

٤٦- وركز النقاش التالي على كيفية إعادة تحديد أولويات البلدان في الإنفاق لتمويل مجموعة أساسية من خدمات الحماية الاجتماعية. ورأى البعض أن هذا التمويل قد يصبح ممكناً لو أن البلدان تعيد النظر في موارد التمويل المتاحة. وشكك آخرون في إمكانية تأمين التمويل باعتبار أن نسبة ٥ إلى ٨ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي لبلد ما تشكل عبئاً على الموارد المالية، وقد يعجز العديد من البلدان عن توفيرها. وتساءلوا عن الجدوى من إلغاء دعم المواد الغذائية، ورأوا أن رفع الدعم عن الوقود قد يكون أكثر فعالية. وأعرب البعض عن قلقه من عدم نجاح مفهوم المجموعة الأساسية من خدمات الحماية الاجتماعية في البلدان العربية ولا سيما أنه مقتبس من تجارب بلدان أوروبية يثق فيها المواطنون بالدولة وبدورها في توفير الخدمات الاجتماعية. لكن آخرين بددوا القلق من خلال الإشارة إلى تجربة نيبال، وهي من أقل البلدان نمواً، حيث تمكنت الدولة من القيام بتحويلات نقدية للمسنين. وعلى الحكومات، في ظل محدودية موارد التمويل المتاحة، أن توجه برامج الحماية الاجتماعية أولاً إلى المجموعات الضعيفة والمهمشة.

ثالثاً- تنظيم الأعمال

ألف- تاريخ الاجتماع ومكان انعقاده

٤٧- عُقد المنتدى العربي حول "تحسين أنظمة الرعاية الاجتماعية: إعادة النظر في دور الدولة والسوق والمجتمع المدني في توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية" في بيت الأمم المتحدة في بيروت، في ١٩-٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

باء- الافتتاح

٤٨- افتتح المنتدى السيد فريديريكو نيتو، مدير شعبة التنمية الاجتماعية في الإسكوا، فرحب بجميع المشاركين، وشكر الشركاء على دعمهم للمنتدى الذي ينعقد اليوم والمنطقة العربية تشهد تحولات سريعة على الصعيدين السياسي والاجتماعي. وأشار إلى ما سبق الانتفاضات من ارتفاع كبير في معدلات البطالة، وعدم استقرار في ظروف العمل، وتدن في الأجور، قابله ازدياد في القيود على ميزانيات الحكومات. وقد استدعى هذا الوضع ضرورة اعتماد نموذج جديد في التنمية، ونظام يتيح الفرص للجميع. وكانت المنطقة على وشك تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما في مجالي الصحة والتعليم، لكنها لم تكن قد حققت تقدماً ملموساً في مجال توفير الخدمات الاجتماعية ذات النوعية الجيدة. فعملت الجهات الفاعلة غير الرسمية على سد هذه الثغرات، لكن عملها كان يفتقر إلى التنظيم. والهدف من المنتدى العربي هو تقييم أثر هذه الأنماط في توفير الخدمات على رفاه البلدان بشكل عام، وتحديداً على تعزيز الحس بالمواطنة والعدالة الاجتماعية.

٤٩- ورحب السيد عبد الله الدردري، مدير شعبة التنمية الاقتصادية والعولمة في الإسكوا، بالمشاركين وركز على الحاجة إلى اعتماد نموذج جديد في التنمية ذي أبعاد اجتماعية واقتصادية. وطالب بتنسيق الجهود

بين هيئات الأمم المتحدة لوضع مخطط للتنمية الاقتصادية قائم على أهداف اجتماعية، مشدداً على ضرورة اعتماد استراتيجية قائمة على الحقوق.

٥٠- ورحب السيد سمير فرح، ممثل مؤسسة فريدريش إيبرت، بالمشاركين، وأعلن أن المنتدى العربي سيركز النقاش على دور الدولة والسوق والمجتمع المدني في توفير الخدمات الاجتماعية. فالتحديات السياسية والديمغرافية التي تواجهها المنطقة العربية تتطلب اعتماد نهج جديد في الرعاية الاجتماعية. وكانت البلدان العربية تسعى في الماضي من خلال استراتيجيات توفير خدمات الرعاية إلى ضمان وصول الجميع إلى الخدمات العامة، ودعم الموارد الأساسية، وتشغيل العدد الأكبر من القوى العاملة في القطاع العام غير الفعال. لكن التحولات الاجتماعية والاقتصادية اضطرت البلدان إلى خفض الإنفاق العام، مما أدى إلى تراجع في توفير الخدمات. والتحدي الأكبر الذي يواجه المنطقة في المستقبل القريب هو إيجاد طرق جديدة لتأمين الرفاه الاجتماعي، حيث للأعمال الخيرية والجهود الرامية إلى تحقيق التضامن الاجتماعي دور كبير.

٥١- وتقدم السيد فرانك هاغيمان، نائب المدير الإقليمي للمكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة العمل الدولية، بالشكر من الإسكوا والشركاء الآخرين على عقد المنتدى العربي، وركز على أهمية مبادرة توفير المجموعة الأساسية من خدمات الحماية الاجتماعية، معتبراً إياها نهجاً كُلياً شاملاً لضمان حصول جميع المواطنين على الخدمات. ومن أبرز خصائص هذه المبادرة أنها تكرس حق المواطنين الشرعي في الخدمات، ودور الدولة كمنظمة وضامنة لهذه الخدمات. وكان للمبادرة أثر إيجابي كبير في عدد من البلدان، وقد تطلبت بعض التكييف مع الاحتياجات الخاصة بكل بلد. وأكد أن المنتدى العربي سيناقش مَواطن القوة والضعف في نظم الرعاية الاجتماعية القائمة، بهدف إنشاء مجموعة أساسية من خدمات الحماية الاجتماعية.

جيم- المشاركون

٥٢- حضر المنتدى العربي ١٣ خبيراً منتدباً من حكومات البلدان الأعضاء في الإسكوا، انضم إليهم ٢٨ باحثاً وخبيراً مستقلاً من المجتمع المدني، والجهات الأكاديمية، ومنظمات الأمم المتحدة. وفي المرفق بهذا التقرير قائمة بأسماء المشاركين.

دال- جدول الأعمال

٥٣- اعتمد المشاركون جدول الأعمال المحدد أدناه في الجلسة الأولى من الاجتماع:

١- الافتتاح.

٢- نظم الرعاية الاجتماعية: التحديات.

٣- دور القطاع العام في توفير الخدمات الاجتماعية: تحديد الثغرات.

٤- دور الجهات الفاعلة غير الرسمية في توفير الخدمات الاجتماعية:

(أ) القطاع الخاص؛
(ب) الجمعيات الخيرية؛

(ج) المجتمع المدني وجهات فاعلة أخرى؛
(د) الزكاة.

٥- واجبات الحكومات وقدراتها.

٦- التحديات والفرص.

المرفق[*]

قائمة المشاركين

ألف- الدول الأعضاء في الإسكوا

الجمهورية العربية السورية

السيد بشار الأسعد
الملحق الإقتصادي
سفارة الجمهورية العربية السورية في لبنان

السيد ميلاد يوسف طعمه
موظف
سفارة الجمهورية العربية السورية في لبنان

المملكة العربية السعودية

السيد هشام بن عبدالله المديميغ
مدير إدارة التأهيل الأهلي
وزارة الشؤون الاجتماعية

السيد علي بن أحمد القرني
مدير إدارة كفالة الأيتام
وزارة الشؤون الاجتماعية

السيد سلطان بن مناحي القحطاني
باحث اجتماعي مساعد
وزارة الشؤون الاجتماعية

جمهورية مصر العربية

السيدة عُلا أحمد أبو ستيت
ملحق دبلوماسي
وزارة الخارجية

جمهورية السودان

السيدة وداد خليل أحمد إبراهيم الإمام
مدير عام مركز مشروعات الحد من الفقر
وزارة الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل

سلطنة عُمان

السيد عقيل بن عبد المجيد اللواتي
باحث اقتصادي بالمديرية العامة لتنمية القطاعات الخدمية
المجلس الأعلى للتخطيط

فلسطين

السيد أيمن صوالحة
قائم بأعمال الوكيل المساعد للرعاية الاجتماعية
وزارة الشؤون الاجتماعية

السيد جمال يوسف
مدير عام
صندوق الزكاة الفلسطيني

الجمهورية اللبنانية

السيدة سيزار عاكوم
منسقة برامج التعاون مع الحكومة الفرنسية
وزارة الصحة

السيدة أمل كركي
رئيسة وحدة التخطيط الاجتماعي والاقتصادي
مجلس الإنماء والإعمار

الجمهورية اليمنية

السيدة أميرة سيف
مدير إدارة السياسات والبرامج
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

باء- منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة

منظمة العمل الدولية

السيد فرانك هاغيمان
نائب المدير الإقليمي
منظمة العمل الدولية/المكتب الإقليمي للدول العربية

السيدة أورسولا كولكي
اخصائية ضمان اجتماعي

الآنسة كريستين روحانا
باحثة

(*) صدر هذا المرفق كما ورد من القسم المعني.

البنك الدولي

السيدة حنين سيد
منسقة تنمية بشرية، لبنان، الأردن، وسوريا

جيم- الخبراء، مراكز البحوث، المؤسسات، الجامعات، الجهات غير الحكومية وجهات أخرى

السيدة شارلس عبد الله
إقتصادي
المفوضية الأوروبية
بيروت، الجمهورية اللبنانية

السيدة ليندا عبد العزيز
خبيرة في شؤوون الفقر والإنسانية
دمشق، الجمهورية العربية السورية

السيدة ريما أبو باقر
منسقة برامج ثقافية
مركز الصفدي الثقافي
طرابلس، الجمهورية اللبنانية

السيدة آن ماري بيلوني (مشاركة عبر الفيديو)
Associate Professor of National Security Affairs
Naval Postgraduate School
كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية

السيد خالد محمد البشارة
مستشار
الأمانة العامة للأوقاف
الكويت، دولة الكويت

السيدة فانيسا كامبوس-يكان
مسؤولة العلاقات الخارجية
مركز الصفدي الثقافي
طرابلس، الجمهورية اللبنانية

السيد سمير فرح
ممثل مؤسسة فريدريش إيبرت
بيروت، الجمهورية اللبنانية

السيد أنطوان حداد
خبير في شؤون تنمية السياسات الاجتماعية
بيروت، الجمهورية اللبنانية

السيد حسن حمود
استاذ مساعد
الجامعة اللبنانية الأمريكية
بيروت، الجمهورية اللبنانية

السيدة باربارا إبراهيم
مديرة
مركز جون جيرهارت للأعمال الخيرية والمشاركة المدنية
الجامعة الأمريكية
القاهرة، جمهورية مصر العربية

السيد نجيب عيسى
أستاذ تنمية اقتصادية
الجامعة اللبنانية
بيروت، الجمهورية اللبنانية

السيدة رشا جرهوم
خبيرة في شؤون التنمية الاجتماعية
بيروت، الجمهورية اللبنانية

السيدة خلود قاسم
مؤسسة ورئيسة
جمعية أمهات من لبنان
بيروت، الجمهورية اللبنانية

السيد رامي خوري
مدير
مؤسسة عصام فارس
بيروت، الجمهورية اللبنانية

السيد جورج القصيفي
مستشار أقدم
بيروت، الجمهورية اللبنانية

السيد عيسى ملدعون
أستاذ في جامعة دمشق
دمشق، الجمهورية العربية السورية

السيدة أنا ماريس
متدربة
ممثل مؤسسة فريدريش إيبرت
بيروت، الجمهورية اللبنانية

السيد كامل مهنا
رئيس
مؤسسة عامل الدولية
بيروت، الجمهورية اللبنانية

الآنسة أليسون ديل ماينر
استشارية مستقلة في السياسات الاجتماعية
تكساس، الولايات المتحدة الأمريكية

السيد بيتر رميلي
ممثل
مؤسسة كونراد إيديناور
بيروت، الجمهورية اللبنانية

السيدة سارة صبري (مشاركة عبر الفيديو)
استشارية/باحثة
جامعة لندن/كلية الدراسات الشرقية والأفريقية

السيدة ماريا سوتيمانو
باحثة
معهد الشرق
بيروت، الجمهورية اللبنانية

السيد محسن زين الدين
عضو في لجنة
مؤسسة عامل الدولية
بيروت، الجمهورية اللبنانية

دال- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

السيد فريدريكو نيتو
رئيس إدارة التنمية الاجتماعية

السيد عبد الله الدردري
كبير الإقتصاديين
رئيس إدارة التنمية الإقتصادية والعولمة

السيدة جيزيلا نووك
رئيسة قسم السياسة الاجتماعية
إدارة التنمية الاجتماعية

السيد خالد أبو إسماعيل
رئيس قسم سياسات التنمية
إدارة التنمية الإقتصادية والعولمة

السيدة فانيسا شتاينماير
مسؤولة أولى تنمية اجتماعية
قسم السياسة الاجتماعية/إدارة التنمية الاجتماعية

السيد نارين براساد
مسؤول اول تنمية إقتصادية
قسم سياسات التنمية
إدارة التنمية الإقتصادية والعولمة

السيدة تانيا سايرسن
مسؤولة تنمية اجتماعية
قسم السياسة الاجتماعية/إدارة التنمية الاجتماعية

السيدة سلوى محمد
مساعدة فريق
قسم السياسة الاجتماعية/إدارة التنمية الاجتماعية

الآنسة رشا سلمان
باحثة
قسم السياسة الاجتماعية/إدارة التنمية الاجتماعية

الآنسة مونيك موريس
متدربة
قسم السياسة الاجتماعية/إدارة التنمية الاجتماعية